

## #فقه\_المعاملات | | القاعدة الثانية ) الشروط في العقود (

### الشيخ أ.د. خالد علي المشيقح #فوائد\_المشيقح

خالد المشيقح

ان الحمد لله نحمده ونستعينه نستغفره ونعود بالله من شرور انفسنا ومن سيئات اعمالنا من يهدى الله فلا مضر له. ومن يضل فلا هادي له وشهاده ان لا اله الا الله وحده لا شريك له - [00:00:04](#)

واشهد ان محمدا عبد رسوله. اللهم صل وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى الله واصحابه ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين. وبعد [00:00:21](#) تقدم لنا القاعدة الثانية من قواعد العقود وهي قاعدة -

الشروط آآ شروط العقود. وذكرنا ان تحتها ضوابط وان الضابط الاول وهو هو شرط الرضا اما الضابط الثاني قهوة شرط كون [00:00:43](#) المتعاقدين جائزة للتصرف لابد ان يكون كل واحد من المتعاقدين -

جائزة التصرف وجائز التصرف من جمع اربع صفات الصفة الاولى البلوغ الصفة الثانية العقل الصفة الثالثة الحرية والصفة الرابعة وعلى هذا الصبي لا تصح عقوله لا يصح بيعه - [00:01:07](#)

ولا شراؤه ولا اجراته ولا ان يعقد عقد شركة او عقد مساقاة او مزارعة او عقد لابد ان يكون بالغا لكن استثنى العلماء رحمهم الله تعالى علماء رحمهم الله تعالى استثنوا - [00:01:34](#)

بعض الاحوال التي يصح فيها عقد الصبي المميز الحالة الاولى في الامور اليسييرة مثلا هذا الصبي يجلس في البقالة ببيع [00:01:58](#) بالريال والريالين والثلاثة او في المكتبة ببيع الاقلام ونحو ذلك المهم الامور -

اليسييرة هذه يصح ان يتولاه الامر الثاني والحالة الثانية اذا راح وقارب البلوغ فانه لا بأس ان يأذن له وليه في [00:02:21](#) بعض المعاملات لكي ينظر هل هو رشيد -

يدفع اليه ماله بعد بلوغه او لا. قال الله عز وجل وابت اليتامي يختبروه حتى اذا بلغوا النكاح فان انت منهم رشا ندفع اليهم [00:02:47](#) اموالهم الحالة الثالثة اذا كان تصرفه مصلحة محضة -

كان التصرف مصلحة محضة مثل يقبل الهبة يقبل التبرع يقبل التبرع يوصي لان الوصية هذى مصلحة محضة تصح من الصبي ان [00:03:10](#) الوصية هذى تبرع بالمال بعد الموت وله ان يبطلها. ان احتاج المال في حياته له ان يبطل وصية -

وان لم يحتاج المال ان الوصية فان الوصية خير له عندنا البلوغ ثانيا الصفة الثانية العقل المجنون هذا لا تصح عقوده لا في قليل ولا [00:03:34](#) كثير ذلك من قضي على عقله بنوم او اغماء او سكر حتى ولو كان متعمدا في سكره فانه لا تصح عقوده لا في -

ولا في كثير فلو انه زوج او طلق زوجته وهو سكران فنقول بان عقوله آآ وفسقه لا تصح منه لان الله سبحانه وتعالى قال حتى تعلموا ما تقولون والسكران - [00:04:06](#)

لا يعلم ما يقول الحر صفة الثالثة الحرية يخرج الرقيق لا يصح تصرفه الا باذن سيده. لانه محجور عليه لحظ السيد واما [00:04:26](#) الصفة الرابعة فالسفيه السفيه هو الذي لا يحسن التصرف في ماله -

وذلك بان ليبذل ماله في محرم او فيما لا فائدة فيه او يبغى كثيرا. فاذا ظهر هذا على تصرفاته يعني كثر من صرف المال في [00:04:49](#) محرم او فيما لا فائدة فيه فهذا سفيه -

يحجر عليه لا يصح تصرفه لا يصح لا تصح عقوده لا يصح بيعه ولا شراؤه ولا اجراته الا كما في ما يتعلق بالصبي المميز يعني في

الامور اليسيرة وايضا اذا كان التصرف مصلحة محسنة كان يقبل التبرع ونحو ذلك او - 00:05:10

اذا اذن له في بعض التصرفات لكي ننظر هل رشد الظابط الثالث ان يكون المعقود عليه مقدورا على تسليمه وعلى هذا اذا كان المعقود عليه لا يقدر على تسليمه كسيارة مسحوبة - 00:05:32

او ارض مغصوبة او منتهب او مختلسة فهذا ما يصح ان تبيعها ما يصح ان تؤجرها ما يصح ان تعقد عليها عقد شركة لماذا؟ لانك في هذه الحال تدخل وانت غانم او غارم - 00:05:55

وهذا هو الميسر هذا الميسر في المعاملات ضابط الميسر في المعاملات هي كل معاملة يدخل فيها الانسان او العاقد وهو اما غانم او غارم نقول لا يصح لانك مثلا اذا كانت السيارة عندك مسروقة - 00:06:17

قيمتها تساوي مئة الف اذا كانت مسروقة لن تباع الا بخمسين الف مثلا المشتري الان دخل مخاطر ان وجدها ربح خمسين اذا لم اجدها خسر خمسين لا يصح على هذا نقول لا بد ان يكون المعقود عليه مقدورا على تسليمه - 00:06:37

من كان غير مقدور على تسليمه فانه لا يصح لا يعقد نعم لا يصح العقد مكان غير مقدور على لا بد ان يكون مقدورا على لكن استثنى من ذلك - 00:07:02

ما اذا عقد مع شخص يقدر على تحصينه يعني عندك سيارة مسروقة وارض مغصوبة ما يصح ان تبيعها لكن لا بأس ان تبيعها على شخص يستطع ان يحصلها من الغاصب او من السارق - 00:07:21

لانه اذا كان يستطيع قد انتفت العلة الحكم يدور مع عنته وجودا وعدما اه اما الضابط الرابع من الضابط الرابع فان يكون العوز معلوما لابد في العقود ان يكون العوز معلوما - 00:07:42

ويدل لذلك يدل بذلك حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهمما قال كان الناس يسرفون في الشمار السنة والستينين فقال النبي صلى الله عليه وسلم من اسلف في شيء فليس في كيل معلوم وزن معلوم الى اجل معلوم. فلابد ان يكون العوز معلوما - 00:08:05

طريق العلم بالعوز مرجعنا العرف يعرف في ذلك الى اعراف الناس وعلى هذا لو قلت مثلا اه اشتريت منك هاتفك بما في جيبي من الدرارم هذا ما يصح - 00:08:29

هذا مجھول وانت تدخل في هذه المعاملة وانت اما غانم او غارم. وهذا هو الميسر. هذا هو الميسر في اه المعاملات كل معاملة يدخل فيها وهو اما غانم او غارم - 00:08:49

يعني مثلا اذا اشتريت هاتفك بما في جيبي انت لا تدری کم في جيبي قد يكون اه في جيبي هاتفك يساوي خمس مئة ريال قد يكون في جيبي مئتين تكون - 00:09:07

خاسرا قد يكون في جيبي الف ريال تكون انت غانما كاسبا فانت تدخل في هذه المعاملة وانت اما غانم او غارم فنقول انه لا يصح لابد ان يكون الثمن معلوما اذا كان الثمن مجھولا فان هذا هذا لا يصح - 00:09:20

يستثنى نعم استاذنا ما اذا سكت عن الثمن الثمن اما ان يكون مجھول كما لو قلت الذي في جيبي هذا لا يجوز الصورة الثانية اذا سكت عن الثمن لم تبيع عن سيارتك بعتك السيارة - 00:09:43

ولم يحدد ما قال بعثك السيارة بالف وبالفين وبعشرة الاف او تبيع جوالك هاتفك تباعني هاتفك؟ نعم بعثك الهاتف ما قال سكت ما قال بمئة ولا خمسين فهل يصح او لا يصح؟ هذا موضع خلاف بين العلم والصواب في ذلك انه صحيح - 00:10:05

ولا بأس به لان هذا ليس مجھول انما سكت عن تعين الثمن. وحينئذ نعين الثمين اتفق المتعاقدين على شيء الحمد لله. ما اتفق المتعاقدان على شيء فانا نرجع الى اهل الخبرة - 00:10:26

ونسأل اهل الخبرة الذين يتولون بيع مثل هذه الاجهزة کم يساوي هذا؟ قالوا يساوي ثلاثة ريال نعطيه ثلاثة ريال البائع ثلاثة ريال الظابط الخامس ان يكون المعقود عليه معلوما - 00:10:41

اللي قبله ان يكون الثمن ايضا ان يكون المعقود عليه معلوم. مثلا اشتريت منك السيارة لابد ان تكون السيارة معلومة الرؤية او بالوصف او بما ينفي الجھالة وهذا يرجع فيه لاعراف الناس - 00:10:58

قد يكون عن طريق اللمس قد يكون عن طريق الشم. قد يكون عن طريق الذوق الى اخره المهم كل ما ينفي الجهة لابد ان يكون الثمن معلوم لانك اذا بعت شيئاً مجهولاً - [00:11:14](#)

اذا بعت شيئاً مجهولاً فانت تدخل في هذه المعاملة وانت اما غانم قول نعم اذا اشتريت شيئاً مجهولاً تدخل في هذه المعاملة وانت اما غانم او غالب مثلاً اشتريت جهاز انا ما ادرى صفته - [00:11:30](#)

ما هي صفة الجهاز ولم اره اشتريته بخمس مئة ريال انا مخاطب اذا رأيته كانت قيمته اقل اصبحت ماذغاً غانمة وان كانت قيمته اكثر مثلاً قيمته ست مئة ولا ذبحت خمس مئة - [00:11:49](#)

اصبحت غانماً فانا ادخل في هذه المعاناة المعاقدة وانا اما غانم او غانم اذا كان كذلك نقول بأنه لا يجوز وهذا من باب الميسر في باب المعاملات - [00:12:12](#)

لكن نستثنى من ذلك ما لو اشتريت منه سلعة لكن ليست مجهولة لكن مهمتها ما ذكرت انت صفتة لم تذكر صفتة مثلاً اشتريت سيارتك اشتريت جهازك الف ريال الى اخره - [00:12:32](#)

انا ما اشتريت الجهاز نعم شيئاً مجهولاً لكن اشتريت شيء مبهم لم يذكر لم لم اره ولم يوصف يصح ويكون لخيار الرؤية اذا رأيته حق الفسخ هذا يقول بان هذا صحيح. لكن لو اشتريت منه المجهود على انه خلاص انتهى العقد - [00:12:56](#)

وليس هناك خيار نقول بان هذا نقول بأنه لا يجوز لانه من باب الميسر في المعاملات انا ادخل في هذه المعاملة وانا اما غانم او غانم نقول بان هذا جائز - [00:13:28](#)

نتوقف على هذا في هاتين القاعدتين ان شاء الله. ونواصل باذن الله عز وجل اه بقية اه شروط صحة العقد فنسأل الله سبحانه وتعالى بمنه الهدى والرشاد والتوفيق سداد انه ولی ذلك والقادر عليه وصلی الله وسلام - [00:13:51](#)